السكان والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي السادس
لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

عبر الإنترنت، 1 حزيران/يونيو 2023

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة
عن حوار أصحاب المصلحة

في إطار التحضير للاستعراض السادس لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، نظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان-المكتب الإقليمي للدول العربية، وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي، حواراً لأصحاب المصلحة شارك فيه ممثلون عن منظّمات المجتمع المدني، بما فيها منظّمات الشباب والنساء، والقطاع الخاص والمؤسّسات البحثية والأكاديمية المعنيّة بقضايا السكان وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية.

هدف الحوار إلى تبادل التجارب بين أصحاب المصلحة بشأن عملية الاستعراض الإقليمي، وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 وتقييم التقدُّم المحرَز في تنفيذه، وتحديد الثغرات واقتراح الحلول لمعالجة التحديات بحسب مجال عملهم، وذلك استجابةً لتوصيات برنامج العمل الذي يحثّ على اعتماد نَهجٍ تشاركي في التحضير للاستعراض. وخَلُصَ المشاركون إلى عددٍ من التوصيات والرسائل على مستوى السياسات العامة، ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت، وأبرزها ما يلي:

1. إدماج استراتيجيات الوقاية من مخاطر الكوارث والحدّ منها في التخطيط التنموي لمنع التراجع في تحقيق الأهداف السكانية والتنموية وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.
2. زيادة الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني في توفير الخدمات الصحية والإنسانية، في حالات النزاع والكوارث الطبيعية.
3. تعزيز دور المنظّمات غير الحكومية في الوصول إلى السكان على الأرض وتوفير البيانات عن واقعهم وظروفهم لمساعدة الحكومات في وضع سياسات قائمة على الأدلّة.
4. تمكين المنظّمات غير الحكومية ودعمها فنياً ومادياً لتعزيز مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في كافة الظروف، وتسهيل وصولها إلى الأماكن النائية والمتأثّرة بالنزاعات لتلبية احتياجات السكان والنهوض بحقوقهم، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم.

5. تطوير وتدعيم الشراكات المتعدّدة الأطراف بين منظّمات المجتمع المدني والحكومات ومختلف أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة وتوحيد الجهود في ما بينها من أجل النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
6. إعادة التأكيد على دور المجتمع المدني في حشد وكسب التأييد لإجراء تعديلات قانونية واعتماد سياسات تراعي حقوق الفئات السكانية المختلفة واحتياجاتها، على نحوٍ يتوافق مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي وإعلان القاهرة لعام 2013 وباعتماد مقاربة قائمة على الحقوق.
7. إدماج قضايا كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة في عملية وضع سياسات التنمية لإعمال حقوقهم وضمان المشاركة الكاملة والفعّالة لجميع الفئات السكانية في وضع السياسات القائمة على الحقوق والأدلّة.
8. اعتماد نَهج دورة الحياة في تطوير برامج وخدمات صحية شاملة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، تراعي جميع الفئات العمرية من دون تمييز، وتعكس الترابط بين المخرجات الصحية في مختلف المراحل العمرية.
9. تغيير الصورة النمطية المرتبطة بكبار السن كأشخاص مُعالين ومحتاجين للرعاية، وتعزيز حقوقهم وحمايتها، والاعتراف بدورهم كشركاء فاعلين في عملية التنمية ينبغي إدماجهم في المجتمع والاستفادة من كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال تبادل الدعم والحوار بين الأجيال.
10. إدماج القضايا المتعلقة بالممارسات الضارّة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في الحوارات الوطنية حول السكان والصحة وضمان مشاركة البرلمانيين في هذه الحوارات.
11. وضع وتنفيذ وتمويل خطط وطنية للوقاية والحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، في كافة الظروف بما في ذلك حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات.
12. إقرار التشريعات أو تعديلها لوضع حدٍّ لممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.
13. ضمان حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المراعية للعمر، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة، وإتاحة وصولهنّ إلى خدمات الرعاية الصحية الأوليّة، لا سيمّا في ما يتعلق بالكشف المبكر عن الأمراض.
14. زيادة الوعي ومحاربة المفاهيم الخاطئة وإزالة الحواجز التي تحول دون معالجة مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية الحسّاسة اجتماعياً وثقافياً، خاصة بين الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة وصولهم إلى هذه الخدمات.
15. تعزيز قدرات الوزارات المعنيّة على التعامل مع الشباب والمراهقين، وعلى توفير المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
16. دمج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في برامج الصحة العامة لكافة الفئات السكانية، وتعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية التي تستهدف النساء والفتيات والشباب.
17. إشراك منظّمات المجتمع المدني وبخاصة تلك المعنيّة بالشباب، في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وليس في مرحلة نشر الوعي فحسب.
18. تعزيز نُظُم البيانات في المنطقة، وتطوير منهجيات جمع البيانات وتحسينها وإتاحة استخدامها في الدراسات الكميّة والنوعية، لا سيّما البيانات المتعلقة بالتمييز والعنف والإساءة والممارسات الضارّة، بهدف توفير الأدلّة لتحديد أولويات السكان على نحوٍ يعكس الواقع وضمان عدم إهمال أحد.
19. تعزيز التواصل بين منتِجي البيانات ومستخدِميها لتحديد البيانات المطلوبة وتوفيرها وإتاحة الوصول إليها، وبناء قدرات المستخدِمين على كيفية استخدام هذه البيانات والاستفادة منها.
20. الانتفاع من الدروس المستفادة والابتكارات في طُرق العمل التي طُوِّرَت خلال جائحة كوفيد-19 والاستفادة من استخدام التكنولوجيا المعاصرة في مجال تقديم الخدمات وجمع البيانات ومشاركة المعلومات والخبرات والمعرفة، مثل تطوير التطبيقات النقَّالة حول مكان إيجاد الدعم والمعلومات، وبناء شبكات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإنشاء خطوط ساخنة مخصَّصة للضحايا للاستجابة للطوارئ.